JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 04, No. 1 (Oct 2020)

OEB Univ. Publish. Co.

إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

سامي فؤاد براك [a] ★

a. brek.samifouad@univ_oeb.dz، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

Received date: 23/ 09/2020, Accepted date: 27/ 09/2020, online publication date: 31/ 10/2020

الملخص

عملت الإمارات على إعادة هيكلة نشاطها الإقتصادي بإتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة وتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة، وذلك في إطار برامجها التنموية المختلفة الهادفة إلى تطوير مختلف البنى التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للإستثمارات الإنتاجية والخدماتية.

إن أهمية مراجعة السياسات الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات تنموية جديدة تظهر في الإمارات من خلال تنويع إقتصادها بفعل حوكمة مواردها وتمكنها من خلق نموذج إقتصادي رائد يسمح بتحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات الدالة :الإمارات، السياسات الإقتصادية، التنويع الإقتصادي، نموذج رائد، التنمية المستدامة.

تصنيفات (JEL):Z10, P29, P21.

1. المقدمة

يحض قطاع المحروقات بمكانة هامة في الإمارات، فلقد كان لهذا الأخير أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية والسياسية، وربط المشاكل التنموية ربطا وثيقا بالتغيرات التي تحدث في الأسواق النفطية الدولية، الأمر الذي جعل الإستقرار الإقتصادي مرهونا بتقلبات الأسعار وأدى إلى تعرض الإقتصاد الإماراتي للصدمات

★ **المؤلف المرسل:** سامي فؤاد براك، brek.samifouad@univ_oeb.dz.

الخارجية، نتيجة الإعتماد الكبير على الفوائض النفطية في تمويل السياسات التنموية الرامية إلى إنعاش إقتصادها، والتأثير بشكل إيجابي على المتغيرات الإقتصادية الكلية لضمان إستدامة نموه، في هذا الإطار، تظهر أهمية مراجعة السياسات الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من الدول التي تمكنت بفضل سياساتها الرشيدة من تنويع إقتصادياتها، فالإمارات تمكنت بفعل حوكمة مواردها من خلق نموذج إقتصادي رائد والسير قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة(Joseph M. Dukert, 2014, p54) .

سعت الإمارات من خلال تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي إلى إيجاد حلول لترقية مختلف القطاعات الإقتصادية والنهوض بها في ظل المتطلبات العالمية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من أجل ذلك قمنا بتحليل مجموعة من المؤشرات الخاصة بالإقتصاد الإماراتي، قد شكل الإستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة فبدأت منذ حوالي 30 سنة تجربتها في تنويع إقتصادها فحققت إنجازات إستثنائية على صعيد بناء إقتصاد المعرفة، وكذلك في قطاعات البنى التحتية، السياحة، التجارة الداخلية والخارجية، الطاقة المتجدّدة، الخدمات المالية والمصرفية وبعض الصناعات مثل :الأدوية ومواد البناء والبتروكيماويات والألمونيوم.

1.1. إشكالية الدراسة: إنطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسية حول التساؤل التالي:

ماهو واقع إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات ؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل السياسات الرامية إلى تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات؟
- ماهي أهم تحديات تنويع الإقتصاد الإماراتي ؟
- ماهي إنعكاسات مختلف البرامج التنموية على مؤشرات التنمية المستدامة في الإمارات ؟
- ما هو الدور الذي يضطلع به التنويع الإقتصادي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الإمارات؟

2.1. فرضيات البحث: إنطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ركزت الإمارات من خلال تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي على إحداث تغيرات بنيوية في الإقتصاد الوطني.
- تتمثل أهم تحديات تنويع الإقتصاد الإماراتي في خلق التوازن القطاعي والجهوي.
- نجحت البرامج التنموية في الإمارات في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

3.1. أهمية البحث: يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- إن تحقيق التنويع الإقتصادي لايمكن أن يتم إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته بغية ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية.
- يعد موضوع التنويع الإقتصادي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة.
- مزايا بعض التجارب الدولية بإعتبارها نموذجا تنمويا ناجحا يؤمل أن يستفاد منه.

4.1 .أسباب إختيار الموضوع :إن إختيارنا لهذا الموضوع حتى يكون مجالا للبحث والدراسة جاء نتيجة للأسباب التالية:

- التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء إقتصاد متنوع يحقق التنمية المستدامة.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

– أهمية التنويع الإقتصادي كسياسة إقتصادية متوازنة تضمن الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة:المالية، البشرية والطبيعية.

– تسليط الضوء على كيفية تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي في بعض الدول الرائدة.

5.1 .أهداف الموضوع :نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

– التطرق لواقع التنويع الإقتصادي في الإمارات كتجربة دولية رائدة من خلال الوقوف على مختلف الإنجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.

– تقييم مختلف الجهود التي بذلتها الإمارات خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع إقتصادها.

– التعرف على أهمية إستراتيجة التنويع الإقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

6.1 .منهج البحث :من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات الموضوعة سوف نعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة وتساعد على تحليليا، وذلك بحساب جملة من المؤشرات الإقتصادية من أجل تحليليها ومناقشتها للوصول إلى نتائج .

7.1 .خطة البحث :قمنا بالتطرق لسياسة التنويع الإقتصادي في الإمارات بتناول المحاور التالية:

المحور الأول :أهداف ومحاور سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحور الثاني :مراحل سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

المحور الثالث :عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

المحور الرابع :القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية للإستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

المحور الخامس :عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها.

2. أهداف ومحاور سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

سعت الإمارات العربية المتحدة إلى بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وفيما يلي عرض لسياساتها الرامية لتنويع إقتصادياتها.

1.2. أهداف سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة :تتمثل أهداف سياسة التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة فيما يلي(Muhammad Ishaq..., 2015, p86) :

– تقليل نسبة إعتماد الإقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية.

– التوظيف الجيد لموارد النفط في تنمية القطاعات الإقتصادية الواعدة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

– توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية.

– التركيز على معايير الإستدامة في كافة الأنشطة الإقتصادية والتنموية بهدف تعزيز قدرات الإقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن إستغلالها.

– تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

– الحفاظ على إحتياطيات نفطية كافية والحد من إستنزافها في ظل إرتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.

2.2. محاور سياسة التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة :تتضمن سياسة التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية :

1.2.2. تطوير القطاعات غير النفطية :في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية المتمثلة فيما يلي:

1.1.2.2. قطاع الصناعة :إهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

(http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx? training_cat_id=1, consulted the 25/03/2020 à 15h20.)

- إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.
- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الإقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.
- تشجيع الإستثمار الصناعي من خال توفير الحوافز التي تضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.
- تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

2.1.2.2. قطاع الزراعة :أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل بإعتبارها العمود الفقري للزراعة، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

3.1.2.2. قطاع الطاقة غير التقليدية :تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها، والتي تتضمن التوجه إلى الإستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة(Abdullah Suhail Ahmed, 2017, p91) .

4.1.2.2. قطاع السياحة والطيران :تسعى دولة الامارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة إقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لإرتباط قطاع السياحة بالعديد من

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الإستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الإبتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

2.2.2. الإستثمار في إقتصاد المعرفة :أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الإستثمار في إقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة تتناسب والقدرات الإقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر إقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة الذين قدرت قيمتهما بـ6.94 و7.09على الترتيب سنة 2018 يدل مؤشر إقتصاد المعرفة على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الإقتصادية، أما مؤشر المعرفة فيقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها، وتتراوح قيمتهما ما بين0 و10، وإرتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق تقرير في « دافوس 2016 » الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي – التنافسية العالمية لعام2015 سويسرا(Ahmed Saleh...,2019, p72) .

3.2.2.الإستثمار في المشروعات الكبرى :أولت دولة الإمارات العربية المتحدة إهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.

(http://www.undp.org/content/dam/rbas/report/UAE_KR2014_Full_Arb.pdf, consulted the 27/03/2020 à 00h20.)

4.2.2.تحسين بيئة الأعمال :عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائـم لجذب الإستثمارات وتشجـيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عـــن طريق: Hazem) Shayah, 2015, p107)

– تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الإستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الإقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.

– إعتماد سعر صرف مربوط بالدولار وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات(عبء ضريبي منخفض جدا) .

– إنشاء المناطق الحرة لتصبح مراكز لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و2018، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من20 % من الشركات الكبرى في العالم.

(http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications, consulted the 27/03/2020 à 06h00.)

3. مراحل سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:(Ola Fouad Balawi, 2019, p25)

بدأت عملية تحول الإقتصاد الإماراتي من إقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاث عقود، فبعد إعتماد شبو كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات، وذلك إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الإستثمار الخاص والإنتاجية المحمية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية، ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الإستراتيجية لدولة الامارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية الإمارات2021، والرؤية الإقتصادية لإمارة أبو ظبي2030، خطة دبي الإستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021على المستوى المحلي .

1.3. رؤية الإمارات :2021 وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة20 %، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء إقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية' من خلال التركيز على ثلاثة مجالات هي :
(https://www.economy.gov.ae/arabic/Pages/default.aspx, consulted the 30/03/2020 à 09h00.)

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعميم بإحتياجات السوق.
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الإقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.

وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الإستراتيجيات التالية(Abd Al-Rahman Al-Hithi..., 2009, p65) :

- ✓ **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008-2010:** تؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الإقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.
- ✓ **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي2011-2013:** وضعت هذه الإستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات2021، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، تطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.
- ✓ **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي2014-2016:** حددت هذه الإستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى لمحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الإتحادية.

2.3 .الرؤية الإقتصادية لإمارة أبو ظبي :2030تهدف الرؤية الإقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي (Amira Muhammad Saad, 2012, p 172):

- بناء إقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الإقتصادي المتوقع.
- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الإستجابة للدورات الإقتصادية.
- إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.

3.3. خطة دبي :2021 تمحورت خطة دبي الإستراتيجية حول الأهداف التالية :

(Areen Muhammad Daghim, 2014, p 45)

- ✓ تحقيق نمو إقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات بإعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الإقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والإبتكار.
- ✓ تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.
- ✓ تحقيق معدلات مرتفعة للإستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4.3. رؤية الشارقة :2021 وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجيود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية :

(http://www.nationshield.ae/home/details/files , consulted the 23/03/2020 à 13h30.)

- نمو مستدام لإقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الإعتبار كافة العوامل ذات الصلة.
- إستقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.
- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية.
- إستهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها.
- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

4. عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:

يمكن تقييم الوضع الراهن للإقتصاد الإماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هير فندال هيرشمان، يعبر هذا المؤشر عن درجة إعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

(Mustafa Babiker,2016, p 15)

$$H = \frac{\sqrt[2]{\sum_{i}^{n}=1\left(\frac{xi}{x}\right)}-\sqrt{1}/n}{1-\sqrt{1}/n}$$

حيث:

xi : صادرات السلعةi.

x :إجمالي الصادرات.

n : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

1.4. التنويع في النشاطات الإنتاجية :شهد الإقتصاد الإماراتي تحولات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية تمثلت في تطوره من إقتصاد معتمد على قطاع واحد إلى إقتصاد أكثر تنوعا وإنفتاحا، وكانت حصيلة هذا الإتجاه تنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، أنظر الملحق رقم(01)، من خلال ملاحظة الملحق رقم(01) وتحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح ما يلي:

- الإعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات.
- أهمية الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 46,25% سنة1994إلى 31,46% سنة 2019، وذلك نتيجة إرتفاع مساهمة أغلب القطاعات الإقتصادية المتبقية بدرجات متفاوتة.
- يعد القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة لنمو الإقتصاد الإماراتي، فهو يتميز بمعدلات نموه سريعة تخدم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للإستهلاك ولمختلف الصناعات، بالإضافة إلى دوره في نقل السلع والبضائع بين الدول من خلال إعادة التصدير.
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتي لم تتعد نسبة01%سنة 2019.
- إرتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 رغم تواصل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه القطاعات خصوصا قطاعي التجارة والسياحة مساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الإقتصادية المستدامة.

ولتقييم التنويع الإقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للإقتصاد تم حساب مؤشر هير فندال هيرشمان للفترة الزمنية1994– 2019 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

الجدول(01) : مؤشر هير فندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي.

السنة	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.25	0.15	0.17	0.18	0.16	0.15

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

من خلال معطيات الجدولالسبق رقم (01) نلاحظ إنخفاض قيمة معامل هير فندال هيرشمان واقترابها من الصفر وخاصة في السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط، وهو ما يدل على حدوث تنويع اقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

لتصل إلى 69% خلال عام 2019 مقابل 10% خلال عام1971 ، وذلك راجع إلى استخدام الموارد النفطية في إنشاء بنية تحتية متطورة عززت مكانة دولة الإمارات وأهميتها لتكون مقرا لكبرى الشركات العالمية ووجهة سياحية متميزة، بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الإقتصادية التي تعتمد على الإنفتاح، التنوع والمرونة.

2.4. التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت :يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجيهات وتطور الإستثمار، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الإماراتي المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الإستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين، أم أن الإستثمارات تتوزع بصفة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال تتبع توزيع إجمالي رأس المال الثابت بالأسعار الجارية على إثنى عشرة قطاعا، أنظر الملحق رقم(02).

من خلال الملحق رقم (02) يتضح أن التكوين الرأسمالي في الصناعات الإستخراجية قد إنخفضت نسبته مقارنة ببداية تطبيق سياسة التنويع الإقتصادي في بداية التسعينات، في حين إرتفعت قيمته في العقارات وخدمات الأعمال، كما يلاحظ أن التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال لم يلحظ إتجاها عاما محددا لكل القطاعات، والتي تغيرت نسبيا بشكل غير متجانس خلال الفترة المشار إليها.

الجدول رقم(02):مؤشر هير فندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

السنة	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
مؤشر هير فندال وهيرشمان	0,17	0,13	0,13	0,12	0,12	0,12

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق رقم(02).

من خلال الجدول السابق رقم(02) يتضح أن معامل هير فندال هيرشمان قد تغيرت قيمته من 0,17 عام 1994 إلى 0,12 عام2019 ، منخفضا بشكل ملحوظ بين هاتين السنتين، الأمر الذي يدل بوضوح على تحقيق تنويع إقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

3.4. التنويع في الإيرادات الحكومية :تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبالتالي فإن التنويع الإقتصادي لابد وأن يترافق مع زيادة نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية، والجدول الموالي يبين التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم(03): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية.

السنة	*الإيرادات النفطية*	*الإيرادات الأخرى*
1994	81,4	18,6
1999	73,1	26,9
2004	73,1	26,9
2009	77,3	22,7
2014	60,1	39,9
2019	41,4	58,6

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulted the 26/03/2020).

من خلال الجدول السابق رقم (03) يتضح أن نسبة الإيرادات الأخرى إلى إجمالي الإيرادات الحكومية قد بلغت 18,6% عام1994، وإرتفعت إلى 58,6% عام2019 ، بزيادة قدرها 40 نقطة مئوية، مما يعني أن الإيرادات الحكومية قد إزداد إعتمادها على الإيرادات الأخرى، في المقابل انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من 81,4عام 1194 إلى 41,4 عام 2019 أي تراجع قدره (40,0 نقطة مئوية)، مما يعد مؤشرا إيجابيا للتنويع الإقتصادي.

الجدول رقم (04) : معامل هير فندال هيرشمان للإيرادات الحكومية.

السنة	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
معامل هير فندال وهيرشمان	0,70	0,61	0,61	0,65	0,52	0,51

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03).

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن معامل هير فندال هيرشمان قد شهدت قيمته تراجعاً ملحوظاً من 0.70إلى 0,51 أي (0,19 نقطة مئوية) خلال الفترة من 2019-1994وهو دليل على إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي في الإيرادات الحكومية خلال هذه الفترة.

4.4. التنويع في الصادرات :يأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الإقتصاديات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الإقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية، إذ إن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني أن الإقتصاد يكفي نشاطاته الإنتاجية لتلبية الإحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية, لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

الجدول رقم(05) : تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات.

المؤشر	***1994***	***1999***	***2004***	***2009***	***2014***	***2019***
مؤشر تنويع الصادرات	0.74	0.70	0.67	0.57	0.54	0.48
مؤشر تركيز الصادرات	0.6	0.56	0.52	0.42	0.34	0.24

المصدر :مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulted the 28/03/2020).

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ تطور مؤشر تنويع الصادرات خلال الفترة من2019-1994، حيث إنخفضت قيمته من 0.74 عام 1994ليبلغ أدنى مستوى له عند 0.48 عام2019 ، وهو ما يدل على أن إستراتيجية التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها المنشودة، وفي مقابل ذلك شهد أيضا مؤشر تركيز الصادرات إنخفاضا مستمرا خلال نفس الفترة الزمنية، إذ تراجعت قيمته من 0.6 إلى 0.24، وهو ما يعني أن صادرات الإمارات لم تعد تركز على سلعة واحدة أو مورد واحد.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

5.4. التنويع في الواردات :يمثل التنويع في الواردات جانبا مهما للتنويع الإقتصادي، فتطور بنية الواردات يبين تغير الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الوطني مقارنة بإحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات، ولتقييم مدى تنوع بنية الواردات نعتمد على مؤشري تركيز وتنويع الواردات التي يبين الجدول الموالي قيمهما.

الجدول رقم (06): تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات.

المؤشر	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
مؤشر تنويع الواردات	0.35	0.35	0.32	0.36	0.34	0.32
مؤشر تركيز الواردات	0.057	0.059	0.064	0.11	0.1	0.10

المصدر :مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulted the 28/03/2020).

من خلال ملاحظة قيم الجدول السابق نلاحظ حدوث تغيرات في تنويع الواردات غير المرتكزة في فئات محددة والمتنوعة بصورة مقبولة.

6.4. التنويع في العمالة :من المحاور المهمة في التنويع الإقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنويعا متزامنا مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، والملحق رقم(03) يوضح توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية.

من خلال الملحق رقم (03) يتبين إنخفاض حصة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية من قوة العمل من 06,24 عام 1994 إلى 04,3 عام 2019 أي (1,94نقطة مئوية)، وقطاع الصناعات الإستخراجية)، 140 نقطة مئوية الكهرباء والغاز والماء من 02,98 إلى 01,1 أي (1,88نقطة مئوية)، النقل والتخزين والإتصالات من 10,38 إلى 07,50 أي (2,88 نقطة مئوية)، الخدمات الإجتماعية والشخصية من 11,26إلى 04,00 أي (7,26 نقطة مئوية)، قطاع المشروعات المالية من 02,3 إلى 01,60 أي (0,71 نقطة مئوية)، قطاع الخدمات الحكومية من 16,44 إلى 11,50 أي (4,94 نقطة مئوية)، وارتفع إسهام قطاع الصناعات التحويلية في توظيف قوة العمل من 09,58 عام 90 إلى 11,6 عام 2015 أي (2,02 نقطة مئوية)، التشييد والبناء من 17,18 إلى 19,5 أي (2,32 نقطة مئوية)، تجارة الجملة والتجزئة من 11,60 إلى 19,1أي (7,5 نقطة مئوية)، المطاعم والفنادق من 03,00 إلى 05,00 أي (02,00 نقطة مئوية)، العقارات وخدمات الأعمال من 00,45 إلى 03,90 أي (03,45 نقطة مئوية)، الخدمات المنزلية من 07,14 إلى 09,50أي (02,36 نقطة مئوية)،وهو ما يدل على حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الإقتصادية منها ما شهد إرتفاعا في درجة التنويع الإقتصادي وأخرى إنخفاضا دون أن يكون لها إتجاها محددا . كما يتضح من خلال الجدول تركز للقوى العاملة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

الجدول رقم (07): معامل هير فندال هيرشمان لقوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية.

السنة	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
معامل هير فندال هيرشمان	0,11	0,11	0,12	0,13	0,13	0,12

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق رقم(03).

من خلال الجدول رقم(07) يتضح أن قيمة معامل هير فندال هيرشمان قد عرفت إرتفاعا مستمرا من 0,11عام 1994إلى 0,13 عام 2014 أي (0,02 نقطة مئوية) وهو ما يدل على إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي لقوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية، لتتراجع قيمته إلى 0,12 عام 2019التي شهدت زيادة في درجة التنويع بشكل عام.

7.4. المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي :يعد المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي مقياسا جيدا لعدم إرتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الإقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة:2019-1994

الجدول رقم :(08)المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي.

السنة	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.36	0.31	0.31	0.30	0.26	0.24

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق يتبين التراجع المستمر لمؤشر التنويع الإقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الإقتصاد الإماراتي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

5. القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية للإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة:

يمكن إيجاز أهم القيود والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي :

1.5. القيود والتحديات القطرية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الإقتصادي :تتمثل أهم القيود والتحديات الداخلية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيمايلي:(United Nations Development Program, 2019)

- التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنويع الإقتصادي في القطاعات غير النفطية، كونها حاليا في مراحل مختلفة منه نظرا لتمتعها بحكم ذاتي واسع خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الإقتصادية والمالية.

- عدم وجود نموذج موحد للسياسات التنمية الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإماراتها تتبنى إستراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة فمثلا :تركز إمارة أبو ظبي على التصنيع القائم على النفط بسبب توفرها على الموارد النفطية الهائلة، تعتمد إمارة دبي على قطاعات غير نفطية مثل النقل، الخدمات اللوجستية، السياحة، الخدمات المالية، العقارات والبناء بسبب إنخفاض إحتياطيات النفط، لتشكل بذلك المكان الرئيسي لخطة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي يقوم نموذج تنميتها الإقتصادية على إستراتيجية الأعمال الرائدة في دبي، كما تلعب الشارقة دورا هاما في خطة التنويع نظرا لإعتمادها على قطاع الصناعات التحويلية المزدهر والذي يساهم بـ50 % من القدرة الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

– إدارة التباطؤ الحاصل في بعض المشاريع الإنشائية الكبرى بعد تراجع العوائد الريعية، والحفاظ على نمو طويل المدى والمدفوع من طرف القطاع الخاص تحديدا، وليس بواسطة ضخ استثمارات حكومية بشكل كبير في القطاعات غير النفطية.

– عدم فعالية إصلاحات السياسات المحلية في تخفيف مخاطر دورات الإنتعاش والكساد، فمن أهم المخاطر على المستوى المحلي في الأجل المتوسط إحتمالية تجديد دورات الإنتعاش والكساد في ظل تعافي سوق العقارات والإعلان عن تنفيذ مشروعات عملاقة جديدة، الأمر الذي يدفع الشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة إلى القيام مجددا بتحمل المخاطر دون حذر واللجوء مرة أخرى إلى الرفع المالي، وهو ما يؤثر على الميزانيات العمومية للبنوك نظرا لارتباطها الوثيق بالشركات ذات الصلة بالحكومة، وعليه فإن غياب السياسات الإحترازية من الممكن أن يؤدي إلى نمو في الأجل القصير على حساب الاستقرار في الأجل المتوسط .

– إنخفاض كبير ومطول في الإيرادات الريعية نتيجة تجدد حالة الركود العالمي أوتزايد المعروض النفطي العالمي، فإن كان ما تملكه الإمارات من أصول أجنبية ضخمة وتحسن مركز لماليتها العامة يوفران حماية لها من الصدمات المعتدلة أوالصدمات المتوسطة الأجل، فإن حدوث إنخفاض كبير ومطول في أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع المدخرات المتراكمة والإنفاق المالي في نهاية المطاف، مما قد يكشف مزيدا من مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة.

– التحول من التوجه التقليدي القائم على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر المرتكز أساسا على إنشاء المناطق الحرة مع منح مزايا إضافية للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تهيئة بيئة عامة تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة .

– القيام بالمراجعة الشاملة والدورية لمنظومة القوانين والتشريعات ونوعية الإجراءات التنفيذية حتى تتسم بالمرونة وتتمكن من مرافقة التحولات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية.

– إدراك طبيعة المتغيرات والمستجدات الحديثة لاقتصاد العالمي والتفاعل معها لتجنب أثارها السلبية .

2.5. القيود والتحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الإقتصادي :

تتمثل أهم التحديات الخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:(Lotfi Tantawi, 2017, p164)

***الإلتزام بالإتفاقيات الدولية** :تعد دولة الإمارات من أكثر الدول العربية اندماجا في الإقتصاد العالمي من خلال الإرتباط الوثيق والإعتماد الكبير على الأسواق العالمية سواء لتصدير النفط، إستيراد مختلف الإحتياجات، وإستثمار الفوائض النفطية، وهذا الاندماج في النظام الإقتصادي العالمي الذي تحكمه العديد من الإتفاقيات يوجب عليها الالتزام بالقيود التي تفرضها المنظمات والإتفاقيات الدولية.

***التباطؤ الإقتصادي في الأسواق الناشئة** :يرتبط الإقتصاد الإماراتي إرتباطا وثيقا بالأسواق الأسيوية الناشئة، وهو ما يعرضه للمخاطر في حالة حدوث صدمات نمو بالتزامن في جميع هذه الأسواق، وذلك نتيجة ضغوط القطاع المالي أوفشل الإصلاحات المالية والهيكلية فيها.

***عدم التزام كلي أوجزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو** :إن عدم الإلتزام كلي أوالجزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو في حالة ظهور ضغوط مالية وزيادة التشابك بين الكيانات السيادية والبنوك مجددا

من شأنه أن يؤثر سلبا على دولة الإمارات، فسيكون من الصعب تجديد بعض قروض الشركات ذات الصلة بالحكومة التي حل تاريخ إستحقاقها.

***حدوث تغير مفاجئ في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة** :وهو ما قد ينشأ عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة أوتجدد الضغوط المالية العالمية وغيرها من العوامل، ويؤثر ذلك على تجديد القروض كما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك والشركات ذات الصلة بالحكومة والمقترضين من القطاع الخاص والحكومة.

***موجة التغيرات السياسية في المنطقة العربية:** لقد كان لهذه التغيرات أثر كبير على العلاقات الإقتصادية وتدفقات رؤوس المال، فإمتلاك الإمارات العربية المتحدة لإستثمارات مباشرة كبيرة في مجالات الإتصالات، العقارات وأنشطة أخرى في الدول العربية التي تعرف إضطرابات سياسية من شأنه التأثير على مستوى الإستقرار والطلب على الإستثمارات الأجنبية، وهو ما يشكل أحد أهم مخاطر التي تواجه الإقتصاد الإماراتي.

6. عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها :يحتل الإقتصاد الإماراتي في الوقت الراهن مكانة هامة على المستوى العالمي، نظرا لتمتعه بالعديد من المقومات التي كان لها دور أساسي في تمكينه من المضي قدما على طريق التنمية واستدامتها في مرحلة ما بعد النفط بالرغم من التحديات المحيطة به إقليميا وعالميا، وتتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات فيما يلي(Muhammad Amin Lazar, 2016, p 92) :

– الإدراك المبكر لأهمية التنويع الإقتصادي في إستدامة التنمية فقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي منذ التسعينيات بعد تراجع أسعار النفط.

– تميز الإقتصاد الإماراتي بالديناميكية :فهو إقتصاد مفتوح ومنتج قادر على النمو الذاتي ذو جدارة ائتمانية وقواعد مالية ونقدية متينة، فضلا عن امتلاكه قطاعات غير نفطية مزدهرة.

– الإستقرار السياسي والأمني في دولة الإمارات بتحقيق التوازن بين إستقلال الوحدات الإقليمية من جهة والمركزية من جهة ثانية، فلكل إمارة من الإمارات السبع قيادتها الخاصة، وفي المقابل فإن الدولة محكومة بمجلس أعلى يضم حكام الإمارات السبع.

– الإنفتاح الإقتصادي حيث ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الإنفتاح الإقتصادي على ثلاثة محاور تمثلت في الإستثمار وإستبدال ثروة النفط بثروة مادية(مدارس، مستشفيات، تعليم، جسور ومطارات)، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم.

– تطور القطاع المصرفي الإماراتي نظرا لشفافيته وتطويره لآليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة.

– إستقرار السياسة النقدية فبحكم الربط الثابت لسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، لا يوجد أثر مباشر لتقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على المداخيل المتأتية من قطاع النفط في الموازنة الحكومية.

– توفر بنية تحتية حديثة فمنذ نشأتها حرصت على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، وهو ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية في هذا المجال.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

– تشجيع الإبداع والإبتكار سواء في القطاع الحكومي بما يصب مباشرة في تطوير المعرفة أوعلى مستوى الشركات لطرح أفكار وحلول مبتكرة للصناعات الحديثة.

– سهولة ممارسة الأعمال فالإمارات تتميز ببيئة استثمارية محفزة بفضل المقومات الإقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الإقتصادية التي تعتمد على الإنفتاح، التنوع والمرونة.

– توفير بيئة مؤسساتية مناسبة :يعد إصلاح هيكل المؤسسات :القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية (Mustafa Al-Abdullah Al-Kafri, 2018, p154).

– الشراكة بين القطاعين الخاص والعام التي تعد إحدى الآليات الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين.

7. خاتمة

عرف الإقتصاد الدولي تغييرات هامة في نموذج التنموى القائم على التنمية المستدامة الذي يوفر مجالا للمتوازنة بين الأبعاد الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة، وهذا من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجيات كلية وقطاعية محددة الأهداف وكذا توفير الموارد الضرورية لتطبيقها وإختيار أفضل الآليات لتنفيذها، ومن بينها التنويع الإقتصادي الذي يعتبر خيارا إستراتيجيا يسمح ببناء إقتصاد مستدام وتحقيق تنمية متوازنة إقليميا وإجتماعيا من جهة أخرى .

من هذا المنطلق عملت مختلف الدول وخاصة التي تعاني من إختلالات في قاعدتها الإنتاجية إلى تعزيز مقدرة الإقتصاد على التكيف مع التغيرات الطارئة ومواجهة التقلبات الإقتصادية، من هذه الدول نجد الإمارات العربية المتحدة التي أضحت تجربة من التجارب الجديرة بالإهتمام لما حققته من إنجازات كبيرة في إطار إستراتيجية تنويع إقتصادها، وهذا بفضل جهود الدولة الإماراتية في تنويع القاعدة الإنتاجية لإقتصادها وتحريره من التبعية لقطاع المحروقات وذلك في إطار مخططاتها التنموية المتعاقبة.

1.7 .نتائج الدراسة :بناءا على ما تم عرضه يمكن سرد النتائج التالية:

– يمثل التنويع الإقتصادي أحد أهم السياسات الإقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال تجميع كافة الموارد وتوجيهها توجيها سليما، لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة وضمان إستمراريتها.

– التنويع الإقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة متكاملة، الإستثمار في الموارد البشرية والبنى التحتية والعمل على توفير المناخ الإستثماري الجاذب للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

– أدى نجاح سياسة التنويع الإقتصادي في الإمارات إلى جعلها من أقل الدول تأثرا بالتراجع المالي في أسعار النفط، وذلك نتيجة لسعيها لبناء إقتصاد متوازن وقادر على النمو منذ عقود، والتوسع في القطاعات المنتجة غير النفطية مرتكزتين في ذلك على الشراكة بين القطاع العام والخاص.

تتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الإمارات فيما يلي:

– إدراك أهمية التنويع الإقتصادي في إستدامة التنمية والإستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة في إطار سعي كل منيا إلى بناء نموذج تنموي مستدام .

– توفر بيئة إستثمارية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الإستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية.

– توفر بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، وكذا تشجيع الإبداع والإبتكار.

– نجحت الإمارات في تحقيق البعد الإقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة بينما البعد البيئي غير محقق.

2.7. التأكد من صحة الفرضيات: بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن الإجابة على الفرضيات السابقة:

– تسعى الدولة الإمارات إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى تحسين المؤشرات الكمية الإقتصادية والبشرية، ***وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.***

– تتمثل أهم تحديات تنويع الإقتصاديات محل الدراسة في خلق التوازن القطاعي والجهوي، ***وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.***

– ركزت الإمارات خلال تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي على إحداث تغيرات بنيوية في الإقتصاد الوطني، ***وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.***

– نجحت البرامج التنموية في الإمارات في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في حين فشلت الجزائر في السير قدما نحو بلوغ هذا الهدف المنشود، ***وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.***

3.7. الإقتراحات :إن نجاح عملية التنويع الإقتصادي لأية بلد مرتبطة إرتباطا وثيقا بعدة عوامل نقترح منها مايلي:

– إستغلال الميزة النسبية التي تتميز بها القطاعات الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية، بالإضافة إلى الإنضمام إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

– ضرورة إمتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتكاملة، والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.

– تنمية رأس المال البشري الذي يعد العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الإقتصاد.

– تشجيع الشراكة والإستثمار في القطاعات الإنتاجية بدل الإعتماد الكامل على قطاع المحروقات.

المراجع

Abd Al-Rahman Al-Hithi Nawzad, (2009), "Sustainable Development: General Framework and Applications, the UAE as a Model", Emirates Center for Strategic Studies and Research, Emirates.

Abdullah Suhail Ahmed, (2017), "Jurisprudence Transactions in Islamic Banks in the United Arab Emirates: Obstacles and Controls: A Comparative Jurisprudence Study", Al-Madinah International University, College of Islamic Sciences, Kuala Lumpur, Malaysia.

Ahmed Saleh Salem Al-Omari, (2019), " Economic Compassion: An Empirical and Applied Study in the Light of Islamic Economics", College of Graduate Studies and Scientific Research, University of Sharjah, Sharjah, United Arab Emirates, 2019.

Amira Muhammad Saad, (2012), "The Economy of the United Arab Emirates: Achievements and Future Aspirations", Economic Cooperation Magazine shows Islamic countries, at the link: www.sesric.org/jecd/jecd_articles/ART02020101-2.pdf, consulted on 25/06/2020 à 16h00.

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

Areen Muhammad Daghim, (2014), "Determinants of Profitability for Industrial Companies Listed on the Emirates Stock Exchange: An Analytical Study", Yarmouk University, Amman, Jordan.

Hazem Shayah, (2015), "Economic Diversification by boosting non- oil Exports (case of UAE), journal of economics", businessanal management, Vol3,No,7,p 107.

http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx? training_cat_id=1.

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications.

http://www.nationshield.ae/home/details/files.

http://www.undp.org/content/dam/rbas/report/UAE_KR2014_Full_Arb.pdf.

https://www.economy.gov.ae/arabic/Pages/default.aspx.

Joseph M. Dukert, (2014), "Energy", published by Green Wood press First published, London- UK.-

Lotfi Tantawi, (2017), "Energy for sustainable development in the Arab region", Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, at the link: http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/200411-12oct/LASFull.pdf, consulted on 20/06/2020 à 23h20.

Muhammad Amin Lazar, (2016), "Economic Diversification Policies: International and Arab Experiences", Arabe Planning Institute, Kuwait, at the link: http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1, consulted on 28/07/2020 à10h00.

Muhammad Ishaq Abdul Ghaffar Al Khaja, (2015),"The Role of Fiscal Policy in Achieving Social Justice: A Comparative and Empirical Study on the United Arab Emirates", Ajman University of Science and Technology, Ajman, United Arab Emirates.

Mustafa Al-Abdullah Al-Kafri, (2018), "Economic Reform and Transition to a Market Economy in the Arab Countries", Political Thought, at the link: http://www.reefnet.gov.sy/books projects/fikr/17/9islh.pdf, consulted on 13/07/2020 à 22h00.

Mustafa Babiker, (2016), "Economic diversification in GCC: prospects and challenges, Arabe planning Imtitute", Kuwait, article on the internet at the site: http://unfccc.int/files/adaptation/adverse effects and response measures art 48 / application /, consulted on 18/03/2020 à 17h20.

Ola Fouad Balawi, (2019), "Models of ranking countries according to political and economic indicators: a comparative study", Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

United Nations Development Program, (2019), "Sustainable Development Indicators developed by the United Nations - The State of the Economies of the Gulf Cooperation Council Countries -", at the link: http://www.sustainable asures.Com/database/economy/btm, consulted on 24/06/2020 à 16h00.

الملاحق

الملحق رقم(01):نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

القطاعات الإنتاجية	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1,64	2,87	3,51	1,72	0,85	0,06
الصناعات الإستخراجية	46,25	30,92	33,87	36,24	31,65	31,46
الصناعات التحويلية	7,74	10,42	13,47	12,05	8,96	0,83
الكهرباء والغاز والماء	1,96	2,06	1,79	1,77	2,44	3,23
التشييد والبناء	7,73	8,68	6,53	7,02	11,59	10,54
تجارة الجملة والتجزئة	7,97	10,25	8,63	10,09	12,98	11,97
المطاعم والفنادق	1,00	1,41	1,95	1,76	2,04	2,12
النقل والتخزين والإتصالات	4,96	6,72	6,69	6,09	8,48	9,01
العقارات وخدمات الأعمال	5,48	10,01	7,39	7,05	10,67	12,24
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,97	1,61	1,48	1,72	2,23	2,32
قطاع المشروعات المالية	4,09	5,63	5,76	8,30	7,01	7,70
قطاع الخدمات الحكومية	10,35	10,65	9,91	7,57	5,41	5,78
الخدمات المنزلية	0,40	0,78	0, 64	0, 51	0,44	0,56
القطاعات غير النفطية	53,99	69,44	66,40	63,93	68,59	68,82

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الامارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulted on 12/03/2020).

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

الملحق رقم(02): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

التعيين	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1,29	1,86	2,67	2,83	0,30	0,29
الصناعات الإستخراجية	29,03	15,66	12,95	11,79	14,49	13,39
الصناعات التحويلية	16,44	13,36	16,67	17,07	15,36	14,90
الكهرباء والغاز والماء	10,16	11,63	8,01	8,48	8,66	7,85
التشييد والبناء	3,62	4,96	5,31	5,03	5,22	4,41
تجارة الجملة والتجزئة	3,10	3,35	4,36	5,39	4,70	4,88
المطاعم والفنادق	3,00	4,09	5,20	7,11	1,56	2,12
النقل والتخزين والإتصالات	15,61	15,40	16,94	18,28	12,21	16,16
العقارات وخدمات الأعمال	4,10	19,24	19,33	14,60	16,45	15,35
الخدمات الاجتماعية والشخصية	0,60	0,63	1,03	4,41	3,26	5,46
قطاع المشروعات المالية	0,22	0,36	0,50	1,21	2,85	2,56
قطاع الخدمات الحكومية	12,83	9,47	7,01	3,80	14,94	12,63

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الإتحادية لتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulted on 15/03/2020).

الملحق رقم(03): نسبة توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية.

القطاعات الإنتاجية	*1994*	*1999*	*2004*	*2009*	*2014*	*2019*
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	06,24	07,50	06,92	05,61	04,69	04,3
الصناعات الاستخراجية	01.44	01.17	01.59	01.36	01.31	01.3
الصناعات التحويلية	09.58	11.06	13.02	13.30	11.28	11.6
الكهرباء والغاز والماء	02.98	02.18	01.71	01.24	01.17	01.1
التشييد والبناء	17.18	14.36	16.54	19.63	23.25	19.5
تجارة الجملة والتجزئة	11.60	18.39	19.38	20.94	19.46	19.1
المطاعم والفنادق	03.00	03.42	04.15	04.33	04.29	05.00
النقل والتخزين والإتصالات	10.38	08.71	06.21	06.60	06.29	07.50
العقارات وخدمات الأعمال	00.45	02.72	02.43	03.13	04.04	03.90
الخدمات الاجتماعية والشخصية	11.26	05.20	04.67	04.40	03.88	04.00
قطاع المشروعات المالية	02.31	01.62	01.33	01.28	01.47	01.60
قطاع الخدمات الحكومية	16,44	12,61	11,74	10,23	10,79	11,50
الخدمات المنزلية	07,14	11,05	10,30	07,95	08,08	09,50

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulted on 29/03/2020)

المجلد. 4، العدد. 1 (أكتوبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

ECONOMIC DIVERSIFICATION STRATEGY IN THE UNITED ARAB EMIRATES.

BREK Sami Fouad [a] ★

a. brek.samifouad@univ_oeb.dz, Oum el bouaghi university, Algeria.

Received date: 23/ 09/2020, Accepted date: 27/ 09/2020, online publication date: 31/ 10/2020

ABSTRACT

The Emirates has worked to restructure its economic activity towards building an integrated and balanced production base and achieving a comprehensive and sustainable economic development, within the framework of its various development programs aimed at developing various infrastructures and contributing to promoting the positive mobility of productive and service investments.

The importance of reviewing economic policies and adopting new development strategies appears in the Emirates by diversifying its economy due to the governance of its resources and enabling it to create a pioneering economic model that allows achieving sustainable development.

Keywords: The Emirates, Economic Policies, Economic Diversification, Pioneer Model, Sustainable Development.

JEL Code: P21,P29, Z10.

★ **Corresponding Author**: brek.samifouad@univ_oeb.dz.